المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

12/02/2013

الصبار: الجيش رفض إعادة ضحايا الانتهاكات إلى عملهم

1986/1-4

إسماعيل روحي

محمد الصبار

كشف محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن هناك 33 ملفا فصلت فيها هيئة الإنصاف والمصالحة وظلت عالقة بسبب رفض الجيش إعادة ضحايا الانتهاكات إلى عملهم. وأكد الصبار، الذي كان يتحدث مساء أول أمس في ندوة نظمها المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف حول «الإدماج الاجتماعي»، أنه تعذرت تسوية الملفات الـ33 بسبب رفض إدارة الدفاع الوطني إعادة المطرودين إلى عملهم.

وأكد الصبار أن الكلفة المالية لتدبير مرحلة العدالة الانتقالية كانت مرتفعة بالنسبة إلى المغرب مقاربة بتجارب دول أخرى، كجنوب إفريقيا، ووصلت إلى 200 مليار درهم، موضحا أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان له إرادة قوية في طيّ ملف التعويضات من أجل الانتقال إلى المرحلة الموالية، المتعلقة بالكشف عن الحقيقة.

وفي السياق ذاته، كشف عبد الكريم المانوزي رئيس المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف أن حكومة عبد الإله بنكيران رفضت التأشير على رخص نقل سبق أن وعد بها حوالي 70 من ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، موضحا، في تصريح خاص لـ«المساء»، أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان اتصل بالضحايا من أجل تعويض مأذونيات النقل بشقق، وهو ما لا يتلاءم مع الحالة الاجتماعية للضحايا.

وأكد المانوزي أن المجلس مطالب بتقديم الحصيلة المالية لبرنامج العدالة الانتقالية والكشف عن المبالغ المالية التي تلقاها الضحايا قبل إغلاق الملف بشكل نهائيّ بعد تنظيم ندوة وطنية حول العدالة الانتقالية.

تتمة ص 4

الصبار: الجيش رفض إعادة ضحايا الانتهاكات إلى عملهم

إثر
تتمة (ص 01)

ومن جانبه، هاجم حسن العلوي، عضو المكتب التنفيذي للمنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف، تصريحات الصبار، التي اعتبرت التعويضات التي قدّمت لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في إطار تجربة العدالة الانتقالية ضخمة، مؤكدا أن الكلفة المالية للتعويضات لا تتناسب والكسب المالي والسياسي الذي حققته الدولة من خلال ترويجها لملف المصالحة، لأنّ ما تلقته من أموال من الاتحاد الأوربي يفوق بكثير ما صرفته للضحايا من تعويضات في إطار برنامج جبر الضرر الماديّ.

وأشار العلوي إلى أنّ تجربة جنوب إفريقيا، التي استشهد بها الصبار،و التي منحت الضحايا بشكل متساو مبلغ 4 آلاف دولار، تركت الباب مفتوحا أمامهم من أجل متابعة الجلادين الذي ارتكبوا انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وهو الأمر الذي لم يحدث في المغرب، الذي تلقى فيه الضحايا تعويضات مالية مقابل عدم متابعة المتسببين في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان..

واعتبر العلوي أن هناك عدمَ تطابق واضحا في الأرقام المتعلقة بملفات الضحايا بالنسبة إلى كل من هيئة الإنصاف والمصالحة والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان و«خليفته» المجلس الوطني لحقوق الإنسان، متهما في الوقت ذاته المجلس الاستشاريّ بالانفراد بوضع مقاربة لإدماج الضحايا في غياب تام لباقي الفاعلين الذين يمثلون الضحايا.

وكشف العلوي وجود «ارتباك» في العمل بين المجالس الجهوية والمجلس الوطني لحقوق الإنسان في التعامل مع ملفات ضحايا الانتهاكات الجسيمة، معتبرا أن المجلس - والهيئة من قبله- لم يبذلا الجهد الكافي في عملية التواصل مع ضحايا الانتهاكات، خاصة الذين يوجدون في القرى والمناطق النائية أو خارج المغرب.

إلى ذلك، أكد الحبيب الشوباني، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، أن وزارته مستعدة للقيام بجميع المبادرات الضرورية لتنزيل وتنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، وخصوصا في ما يتعلق بالجوانب الاجتماعية، موضحا، من خلال رسالة تلاها نيابة عنه مصطفى القرجاني، أنّ وزارته مستعدة، كذلك، للعمل مع الجمعيات المهتمة بالدفاع عن ضحايا «سنوات الرصاص».

حقوقيون يتدارسون إشكالات الظهير المنظم لكفالة الأطفال المهملين

9846

■ محمد باهي ■

قال علال البصراوي، رئيس اللجنة الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بجهة بني ملال-خنيفرة-خريبكة، خلال لقاء احتضنته مدينة خريبكة يوم الجمعة الأخير حول موضوع «كفالة الأطفال المهملين بالمغرب»، إن الظهير المنظم لكفالة الأطفال المهملين عرف بعض التعثرات في التطبيق، وإشكالات مرتبطة بالتعاطي مع قضايا بالغة التعقيد، الأمر الذي كان برأيه دافعا للجنة الجهوية لحقوق الإنسان والودادية الحسنية للقضاة وهيئة المحامين بخريبكة، لتناول هذا الظهير بالبحث والتمحيص، من خلال محاور هذه الندوة التي من المرتقب أن تخلص، برأيه، إلى توصيات، سيتم رفعها عبر المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى كل من المؤسسة التشريعية ووزارة العدل في مسعى لتغيير مقتضيات هذا الظهير.

وأشار جمال التوزي، نائب رئيس المحكمة الابتدائية بمدينة خريبكة، إلى كون فئة الأطفال المهملين الموجودين في الشوارع في تزايد مستمر، مما يجعلهم عرضة للاستغلالات الجنسية، ومحط استغلال من قبل بعض الرشداء خاصة في الميادين الإجرامية، واعتبر الندوة تهدف إلى التحسيس بهذه الظاهرة، مؤكدا أن المشاركين سيتحدثون عن السبل التي ينبغي من خلالها حماية هؤلاء الأطفال من جميع أنواع الجرائم، مضيفا أن المشاركين سيتطرقون كذلك إلى وضعية الطفل المهمل والتعريف به وحمايته وفق ما تكفله مقتضيات القانون 15/01، إضافة إلى الوقوف على الإجراءات والتدابير المرتبطة بكيفية إسناد الكفالة إلى الأشخاص أو الهيئات أو المؤسسات العمومية، من أجل التكفل بهؤلاء الأطفال وحمايتهم من العالم الخارجي ومؤثراته.

وقد تميزت الندوة بحضور وازن لمختلف المتدخلين في الشأن القضائي والحقوقي، حيث عبرت التدخلات عن واقع التعددية الفكرية والمرجعية في ظل وحدة الهدف الذي يتوخى إقرار حقوق هذه الفئة من الأطفال، والعمل على تحصينها من أية تجاوزات وانتهاكات.

وأشار الحبيب طلابي، نقيب هيئة المحامين بخريبكة، إلى كون هذه الندوة تأتي في سياق التحولات التي يعيشها المغرب في إطار دستور جديد، ومفهوم جديد للحكامة والعلاقات بين السلطة والمجتمع المدني، واعتبر أن مشاركة هيئة المحامين في هذه الندوة تأتي انطلاقا من الإحساس بالمسؤولية الوطنية، وأن الانخراط في هذا النشاط برأيه يندرج ضمن سلسلة من اللقاءات التي تتغيى، حسب تعبيره، استلهام روح الدستور الجديد، والانخراط بإيجابية في تفعيله وتنزيله، خاصة ما يتعلق بالقضايا الاجتماعية، وقضايا المرأة والطفولة والشباب والقضايا الحقوقية وقضايا المجتمع المدني.

يذكر أن القواعد العامة لكفالة الأطفال المهملين، والمساطر المعتمدة بالمغرب وتحديات الإصلاح، كانت أهم محاور هذه الندوة التي ستتوج بتوصيات تهدف إلى تحقيق المزيد من الضمانات القانونية لصالح فئات الأطفال المهملين.

يشار إلى أن فعاليات الندوة العلمية، المنظمة من طرف اللجنة الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بجهة بني ملال خريبكة حول موضوع «كفالة الأطفال المهملين»، كانت محط اهتمام ومشاركة من قبل قضاة ومحامين وفعاليات حقوقية مختلفة، حيث تضمن برنامج الندوة مداخلات المشاركين في جانبها المرتبط بالقواعد العامة لكفالة الأطفال المهملين وفق الإطار القانوني المنظم، والأفكار والتصورات في أفق تعديلات الظهير المعتمد وتحديات الإصلاح.

3/9322

استفاد منها أكثر من 18 ألف شخص

تعويضات ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان فاقت 200 مليار سنتيم

حميد إعزوزن

■ كشف محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان أن الدولة صرفت أكثر من 200 مليار سنتيم كتعويضات على ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، واصفا هذا المبلغ بـ«الضخم جدا» مقارنة مع جنوب إفريقيا التي قال إنها عوضت ضحاياها فقط بأربعة آلاف دولار لكل ضحية.

وأوضح الصبار، في ندوة نظمها أول أمس المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف بالدار البيضاء، أن الذين استفادوا من هذه التعويضات المالية بلغ عددهم إلى حدود الآن 18 ألفا و32 مستفيدا، منهم 17 ألفا و332 خلال ولاية المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، و669 مستفيدا خلال ولاية المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وذلك من ضمن أكثر من 20 ألف طلب قدم لهيئة الإنصاف والمصالحة، بينما عوضت ست حالات بدرهم رمزي بمقررات تحكيمية. أما بخصوص عدد المستفيدين من برنامج التغطية الصحية لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وذوي الحقوق، فأوضح الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، خلال هذا اللقاء المنظم حول الإدماج الاجتماعي، أنه وصل إلى 15 ألفا و187 مستفيدا، مضيفا أن 1268 من هؤلاء استفادوا من الإدماج الاجتماعي، في حين بلغ عدد المستفيدين من التسوية الإدارية والمالية 540.

بالمقابل، شكك حسن الحسني العلوي، عضو المكتب التنفيذي للمنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف في صحة هذه الأرقام، وقال في هذا الصدد إنه ليس هناك تطابقا بين إحصائيات هيئة الانصاف والمصالحة والمجلس الوطني لحقوق الإنسان بخصوص هذا الملف، مشيرا إلى أن «المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان انفرد بمقاربة الادماج الاجتماعي، وهي السياسية التي تتم مواصلتها مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان»، منبها من خطورة إقفال ملف ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بدون تسوية جميع الملفات و بدون استثناء.

وقال عضو المكتب التنفيذي للمنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف إن التنكر لتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة يصعب معه طي صفحة الماضي، حيث مازال الملف لم يعرف بعد تسوية شاملة ومنصفة تستجيب لانتظارات ومطالب الضحايا، مشددا على تنزيل هذه التوصيات إلى حيز التنفيذ، واتخاذ تدابير ملموسة وحقيقية تضمن آثار مستدامة لكل أشكال جبر الضرر بالنسبة للضحايا خاصة الشق المتعلق بتوصية الإدماج الاجتماعي، وضمان كرامتهم دون تمييز أو انتقائية.

وأجمع المتدخلون في هذا اللقاء على ضرورة اتخاذ تدابير استعجالية، وتنفيذ توصيات الإدماج الاجتماعي والتي تهدف إلى تأهيل الضحية لإخراجه من وضعية الهشاشة والتهميش، وتمكينه من الاندماج باسترجاع وضعه كفاعل في المجتمع.

200 مليار سنتيم مجموع التعويضات التي منحت لضحايا سنوات الرصاص. والصبار يتهم الجيش برفض إعادة ضحايا عسكريين الى عملهم

"عن "الأخبار" و"المساء
الاثنين 11 فبراير 2013 - 21:00

الراحل إدريس بنزكري، رئيس هيئة الانصاف والمصالحة

بلغت التعويضات التي صرفت لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان، مائتا مليار سنتيم منذ إنشاء هيئة الانصاف والمصالحة، ومنحت هذه المبالغ لما مجموعه 18 ألف شخص من أصل عشرون ألف طلب من أجل التعويض توصلت بها الهيئة حينها.

من جهة ثانية كشف محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان أن هناك ثلاثة وثلاثون ملفا لعسكريين فصلت فيها هيئة الانصاف والمصالحة لكنها بقيت عالقة لما رفضت إدارة الدفاع الوطني إرجاعهم إلى عملهم في الجيش، موضحا أن رغم كون كلفة التعويض مرتفعة بالمغرب مقارنة مع تجارب دولية تهم العدالة الانتقالية، إلا أن المجلس الوطني لحقوق الانسان له إرادة قوية من أجل طي ملف التعويضات بغرض الانتقال الى المرحلة الموالية المتعلقة بكشف الحقيقة.

الصبار: الجيش رفض إعادة ضحايا سنوات الرصاص إلى عملهم

الثلاثاء, 12 شباط/فبراير 2013 02:11 لكم. كوم

محمد الصبار

لكم. كوم - كشف محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان أن مسؤولي الجيش رفضوا إعادة العديد من ضحايا الإنتهاكات الجسيمة التي شهدتها سنوات الرصاص بالمغرب؛ حيث ظل 33 ملف معلقا رغم أن هيئة الإنصاف والمصالحة قد فصل في تلك الملفات.

ونقلت "المساء" في عددها ليوم الثلاثاء12 فبراير الجاري، عن الصبار، تأكيده على أن مجلسه تحدوه إرادة قوية لطي ملف التعويضات من أجل الإنتقال إلى المرحلة الموالية المتعلقة بالكشف عن الحقيقة.

الأخبار
نأتيكم بالخبر اليقين

ضحايا الانتهاكات بالمغرب كلفوا الدولة 200 مليار سنتيم

74/1-3

يونس جنوحي

بلغت التعويضات التي صُرفت لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، 200 مليار سنتيم، وذلك منذ إنشاء هيأة الإنصاف والمصالحة سنة 2004، وتوصلت الهيأة خلالها بأزيد من 20 ألف طلب.

وكانت هيأة الإنصاف والمصالحة قد صرفت تعويضات متفاوتة لأزيد من 18 ألف طلب، في حين اختلف مآل الملفات الأخرى بين عدم الإختصاص ودراسة التعويض وشكله، فيما صُرف درهم رمزي كتعويض لست حالات. هذا في الوقت الذي خصصت فيه جنوب إفريقيا، ما مقداره 4000 دولار فقط بالتساوي، لكل فرد من ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان التي عرفتها البلاد. وجاءت هذه الأرقام في مداخلة محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، خلال ندوة حول «الإدماج الاجتماعي لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.. الحصيلة والآفاق»، عقدها المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف، أول أمس (الأحد)، قال فيها «الصبار» إن المغرب حقق تقدما كبيرا في ما يخص تعويض ضحايا الانتهاكات بمختلف أنواعها، إذ تم صرف لبعض الحالات ما يزيد عن 200 مليون سنتيم للفرد، وهو رقم كبير بالمقارنة مع جنوب إفريقيا، التي لم تتجاوز 3 ملايين سنتيم للفرد، بالتساوي بين جميع المتضررين. وعرفت الندوة أيضا مداخلات مختلف التمثيليات المتتبعة للملف، بحضور مصطفى القرجاني، ممثلا لوزارة العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، والذي نقل اعتذار الوزير الحبيب الشوباني عن الحضور.

التفاصيل (ص 3)

الصبار: المغرب حقق تقدما كبيرا في ما يخص تعويض ضحايا الانتهاكات بمختلف أنواعها

ضحايا الانتهاكات بالمغرب كلفوا الدولة 200 مليار سنتيم

74/1-3

يونس جنوحي

بلغت التعويضات التي صُرفت لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، 200 مليار سنتيم، وذلك منذ إنشاء هيأة الإنصاف والمصالحة سنة 2004، وتوصلت الهيأة خلالها بأزيد من 20 ألف طلب.

وكانت هيأة الإنصاف والمصالحة قد صرفت تعويضات متفاوتة لأزيد من 18 ألف طلب، في حين اختلف مآل الملفات الأخرى بين عدم الإختصاص ودراسة التعويض وشكله، فيما صُرف درهم رمزي كتعويض لست حالات. هذا في الوقت الذي خصصت فيه جنوب إفريقيا، ما مقداره 4000 دولار فقط بالتساوي، لكل فرد من ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان التي عرفتها البلاد.

وجاءت هذه الأرقام في مداخلة محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، خلال ندوة حول «الإدماج الاجتماعي لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.. الحصيلة والآفاق»، عقدها المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف، أول أمس (الأحد)، قال فيها «الصبار» إن المغرب حقق تقدما كبيرا في ما يخص تعويض ضحايا الانتهاكات بمختلف أنواعها، إذ تم صرف لبعض الحالات ما يزيد عن 200 مليون سنتيم للفرد، وهو رقم كبير بالمقارنة مع جنوب إفريقيا، التي لم تتجاوز 3 ملايين سنتيم للفرد، بالتساوي بين جميع المتضررين. وعرفت الندوة أيضا مداخلات مختلف التمثيليات المتتبعة للملف، بحضور مصطفى القرجاني، ممثلا لوزارة العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، والذي نقل اعتذار الوزير الحبيب الشوباني عن عدم الحضور.

وقال القرجاني إن الحبيب الشوباني، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، يعرب عن استعداد الوزارة للتعاون في طي ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والتنسيق مع مختلف قوى المجتمع المدني، التي تتتبع حالات الضحايا وسبل تعويضهم، وتعويض عائلاتهم عما لحقهم أثناء سنوات الجمر والرصاص، مثنيا على مجهودات هيأة الإنصاف والمصالحة في هذا الباب.

محمد الصبار

وفي مداخلة حسن العلوي، عن المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف، قال إن المقارنة بين المغرب وجنوب إفريقيا في مسألة التعويضات، لا يجب أخذها بعين الاعتبار، نظرا لأن الأخيرة تجيز للضحايا متابعة الجلادين ومواجهتهم أمام القضاء، داعيا إلى بحث سبل تعويض بقية الضحايا، والأخذ بعين الاعتبار وضعياتهم الاجتماعية التي تتفاقم يوما عن يوم.

من جهتها، قالت سعيدة وعبد، عن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، إن مؤسستها تتضامن كليا مع ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، مؤكدة أن عددا كبيرا منهم استفاد إلى حد الآن، من التغطية الصحية، إلا أنه يجب العمل على توسيع طرق التعويض، وفق ما يلائم أنواع الانتهاكات والآثار المترتبة عنها صحيا واجتماعيا.

وأشارت المتحدثة إلى أنه يصعب طي ملف عمره أربعون سنة بسهولة، مؤكدة على ضرورة توفر إرادة سياسية وتعميق الدراسات الخاصة بالملفات، حتى لا تضيع الحقوق.

من جانبه، أوضح محمد حيتون، المتحدث باسم الاتحاد المغربي للشغل، أن ملف جبر الضرر المترتب عن انتهاكات حقوق الإنسان، ملف كبير ويحتاج طيه النهائي إلى مزيد من الجهود، مذكرا بالتفاوت الملاحظ في معالجة القضايا، بين موظفي القطاع العام والخاص، ومحذرا من أي تمييز بين المتضررين، لكون الذين كانوا يشتغلون مع الدولة يعاملون بنوع من الامتياز، في حين يصعب تعويض الذين كانوا يشتغلون في القطاع الخاص. إلى ذلك، عرفت الندوة حضور بعض الضحايا وممثلين للتنسيقيات، وفروع المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف، في مختلف مدن المملكة، إذ دعا المتدخلون إلى تسريع وتيرة دراسة الملفات، فيما استنكر البعض رفض ملفاتهم بحجة وضعها لدى هيأة الإنصاف والمصالحة خارج آجالها المحددة، مؤكدين أن حقوق الإنسان لا تتقادم.

التغلب على الفساد" لبرتراند دوسبيفيل في ترجمة عربية خلاصات تجربة في مكافحة الفساد

فبراير 11, 2013 / 4:57 م

الفساد واحدة من بين أكثر القضايا المثارة اليوم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى جانب الديمقراطية وحقوق الإنسان، ولاحظنا كيف أن محاربة هذه الظاهرة كانت في قلب الحراك الاجتماعي والسياسي الذي عرفته المنطقة منذ أواخر سنة 2010، وأدى إلى حدوث تغيير كبير في نظرة سكانها إلى المستقبل بحيث بات العيش الكريم مرتبطا بالمرور إلى اعتماد القواعد الديمقراطية في الحكم، والعمل على محاربة الفساد كشرطين لازمين للقضاء على الفقر والبطالة وتحقيق الإنصاف والمساواة.
وإذا كان من السابق لأوانه تقييم ما آلت إليه الشعارات التي رفعتها الشعوب في ما يتعلق بإسقاط الفساد، بالنظر من جهة إلى عامل الزمن بحيث إن ثلاث سنوات مدة قصيرة، ومن جهة أخرى إلى استمرار الحراك (والمعارك) في أكثر من منطقة بما في ذلك البلدان التي عرفت تغيير الأنظمة السياسية التي كانت تحكمها وتتحكم فيها ، فهذا لا يمنع من التأكيد أن مكافحة الفساد قد انتقلت من الخطاب والمنصات إلى الشارع الذي أصبح ضغطه يزداد قوة ووزنا.
في سياق مماثل يبرز سؤال هام وأساسي يتعلق بالطريقة الأكثر فعالية ونجاعة لمكافحة الفساد. هذا السؤال يجد مشروعيته في كون ظاهرة الفساد نفسها معقدة وتتداخل فيها أبعاد متعددة بين الثقافي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى تنوع أشكاله وتعدد مخاطره، كما يجدها في تعدد الأدبيات التي تناولت الظاهرة بالدراسة والتحليل إلى حد يجعل صناع القرار في بلد مقبل على هذه الحرب في حيرة من أمرهم فلا يكادون يهتدون سبيلا.

في هذا الإطار يبدو الاستئناس بالتجارب الدولية في هذا المجال واحدا من مفاتيح النجاح التي لا غنى عنها، وهو ما قامت به دول كثيرة أغلبها مصنف في أفضل المراكز في مؤشر إدراك الفساد الذي تصدره منظمة الشفافية العالمية سنويا وباقي المؤشرات الأخرى التي تعنى بالشفافية والنزاهة.
وإسهاما في العمل من أجل تحقيق هذا الهدف، أي تعميم المعرفة بالتجارب الناجحة، أصدرت الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة **والمجلس الوطني لحقوق الإنسان** بالمغرب الترجمة العربية لكتاب برتراند دو سبيفيل " "OVERCOMING CORRUPTIONالذي يعد مرجعا أساسيا في مجال محاربة الفساد لاعتبارات أهمها أنه موجه أولا "إلى صناع السياسات والمشرعين الذين أنيطت بهم مسؤولية قيادة بلادهم للخروج من مستنقع الفساد" ص 9، وبالتالي فهو ليس كتابا لاستعراض الأدبيات المرتبطة بالفساد ومسبباته وانعكاساته، وليس كتابا أكاديميا مليئا بالأفكار النظرية التي قد يكون تطبيقها ممكنا وقد لا يكون، بل هو خلاصة تجربة شخصية للمؤلف الذي مارس بشكل فعلي العمل ضد الفساد، وهو ما يشير إليه عبد السلام أبودرار رئيس الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة في المغرب على ظهر الغلاف بقوله " إن هذا الكتاب ليس بحثا نظريا غارقا في استعادة الأدبيات الكثيرة التي كتبت حول موضوع الفساد، بل هو ثمرة تجربة ناجحة في مكافحة الفساد بشكل فعلي. على هذا الأساس لا يسعى مؤلفه برتراند دو سبيفيل، وهو الذي كان رئيسا للجنة المستقلة لمحاربة الفساد في هونغ كونغ، لإعطاء دروس للدول أو المسؤولين عن مكافحة الفساد بل يضع بين أيديهم خلاصة عمل عميق قاد هونغ كونغ لتكون نموذجا دوليا في هذا المجال".

يتناول هذا الكتاب الموزع على عشرة فصول، ما يعتبره المؤلف العناصر الأساسية لأي سياسة يراد لها أن تكون ناجحة في ما يتعلق بمكافحة الفساد، فيستعرض بشكل مبسط وبأسلوب سهل أهم القضايا والأسئلة التي يواجهها صناع القرار في هذا الشأن.
ويبقي أبرز هذه الأسئلة، عندما يتعلق الأمر بالإقدام على قرار استراتيجي من قبيل مكافحة الفساد، هو ذلك المتعلق بمدى توفر الإرادة السياسية التي تدعم مثل هذا القرار وتمنحه القوة اللازمة للمضي به إلى أبعد الحدود الممكنة، أي متابعة الفاسدين مهما كانت مناصبهم وأوضاعهم في هرم الدولة. إلا أن هذه الإرادة على أهميتها في رأي المؤلف غاية في الهشاشة وتحتاج بدورها إلى دعم ومساندة سواء من طرف المحيطين بالمسؤول المعبر عنها أو من طرف عموم المجتمع فهي" تنطفئ بسهولة كما ينطفئ لهب الشمعة. وهي تحتاج إلى الرعاية والتشجيع" ص 36.

هذا الدعم قد لا يتوفر بالقدر اللازم والضروري لتحقيق الأهداف المرسومة في ما يتعلق بشكل خاص بالتقليص من حدة الفساد. لأن طبيعة المطالب بإسقاط الفساد هي طبيعة استعجالية تتغيا الوصول إلى النتائج في أمد قصير وأحيانا قصير جدا، وهذا واضح في شعارات الربيع العربي مثلا، وأيضا في الإجراءات التي شرع في اتخاذها الحكام الجدد في مصر وتونس على سبيل المثال خاصة في الشق المتعلق باسترداد الأموال التي تم نهبها وتهريبها إلى الخارج.
يعتقد المؤلف، وهو رأي يشاطره فيه العديد من الخبراء العاملين في المجال، أن المعركة ضد الفساد تحتاج إلى"النضال الطويل والمكلف والمؤلم من أجل النجاح" ص 36 . بمعنى آخر لا يمكن الحصول على نتائج ذات أهمية دون "تحمل وصبر" من لدن مختلف المتدخلين خاصة منهم المواطنون الذين يشكلون الضحية الأولى للفساد إن بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر. ويشبه دو سبيفيل الفساد بالداء المزمن والمستفحل الذي يحتاج علاجه إلى تضحيات جسام ليس أقلها الصبر للعلاج الكيميائي !
بالإضافة إلى الإرادة السياسية والدعم المجتمعي لها، تحتاج مكافحة الفساد إلى إستراتيجية وطنية، يذهب المؤلف إلى القول إنها تتأسس على ثلاثة مرتكزات تسند بعضها بعضا هي"التحقيق والملاحقة ، والوقاية عبر تطوير المساطر والأنظمة، ثم التربية والتوعية باعتبارهما ضروريين لمحاربة الفساد الأجيال الناشئة وتغيير النظرة المجتمعية المتسامحة معه أو التي تجعل منه شرا لا بد منه ولا غنى عنه. ويجب لنجاح هذه الاستراتيجية أن تكون أهدافها واضحة وقابلة للتحقيق والقياس داخل آجال محددة ووفق معايير متعارف عليها.

ويسوق المؤلف ضمن هذه المعايير، بالإضافة إلى ملاءمة القوانين الوطنية المتعلقة بمكافحة الفساد، ضرورة إنشاء هيئة أو وكالة خاصة (وحيدة) تكون مهمتها الأساسية ''قيادة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد'' (ص 54)، كما يطلب منها ''أن تدفع بعناصر الاستراتيجية الثلاثة إلى الأمام بما يلزم من تزامن وتنسيق'' (ص 55)، وتتلخص السمات الأساسية لهذه الهيئة في استقلاليتها عن كل أجهزة الدولة الأخرى، وخضوعها للمساءلة ما دام تمويلها من المال العام أي من ميزانية الدولة، ثم تمكينها من أدوات كافية للعمل من موارد بشرية ومالية ودعم حكومي من خلال ''وضع التوصيات المتعلقة بالوقاية من الفساد الصادرة عن هيئة محاربة الفساد موضع التنفيذ'' (ص 76).

يركز الكتاب أخيرا، على أمر بالغ الأهمية، هو إشراك فعاليات المجتمع في العمل ضد الفساد، وهو ما انتبهت إلية اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (2003) خاصة في مادتها 13 التي تنص على أنه '' تتخذ كل دولة طرف تدابير مناسبة ، ضمن حدود إمكاناتها ووفقا للمبادئ الأساسية لقانونها الداخلي ، لتشجيع أفراد وجماعات لا ينتمون إلى القطاع العام ، مثل المجتمع الأهلي والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي ، على المشاركة النشطة في منع الفساد ومحاربته ، ولإذكاء وعي الناس فيما يتعلق بوجود الفساد وأسبابه وجسامته وما يمثله من خطر''.

في هذا الإطار يعتبر المؤلف أن مكافحة الفساد ليست مهمة الهيئة أو الحكومة فقط، بل إنهما لن تتمكنا من النجاح مهما كانت قوة ووجاهة السياسات والإجراءات التي سيتم اللجوء إليها والعمل بها، وهو بذلك يحجز دورا مهما لقوى المجتمع في هذه المعركة، خاصة إذا تم إشراكها منذ البداية في صياغة تلك السياسات لأن ''من شأن أخذ الحكومة عناء التشاور على عاتقها على الفور مع المجتمع أن يشجع الناس على التعبير عن آرائهم، وهي آراء ستؤخذ بعين الاعتبار عن صياغة خطة تنفيذ الاستراتيجية'' (ص 72).

ويختتم دوسبيفيل كتابه باستعراض عدد من المطبات التي قد تواجه التصدي للفساد. ونكتفي بالإشارة هنا إلى أن ضعف الإرادة السياسية يظل أحد أكبر العوائق في هذا المجال، لذلك يتوجب كلما لاحت بارقة تفيد بأن هذه الإرادة قد بدأت تتبلور أن يتم السهر على إنضاجها ودفعها إلى الاستمرار، فحماس البداية الذي قد تعبر عنه حكومة وصلت حديثا إلى الحكم، يتقلص في الغالب رويدا رويدا مع الاصطدام بالواقع.

عنوان الكتاب: التغلب على الفساد
العنوان الأصلي:- THE ESSENTIALS OVERCOMING CORRUPTION
المؤلف: برتراند دو سبيفيل
الناشر: la Croisée des Chemins
طبعة

Les recommandations de l'I.E.R. appliquées dans la région Oued Eddahab-Lagouira

En application des recommandations de l'IER, 23 personnes de la région d'Oued Eddahab-Lagouira ont bénéficié de mesures portant sur leur intégration sociale. Celles-ci s'inscrivent dans le cadre de la réparation des préjudices sur le plan individuel préconisée par l'Instance équité et réconciliation.

Ces réparations ont été annoncées lors de la session ordinaire de la Commission régionale des droits de l'Homme de Dakhla-Aousserd (CRDH) tenue à Dakhla, au cours de la première semaine de février 2013.

Lors de cette session, Mohamed Lamine Semlali, président de ladite Commission, a présenté un rapport détaillé sur les activités de la CRDH de Dakhla-Aousserd portant sur 2012. Il a indiqué que 13 personnes appartenant à cette région et victimes de violations des droits de l'Homme ont bénéficié de la couverture médicale. Pour leur intégration dans le tissu social, sept personnes ont bénéficié d'agréments de taxi alors que trois autres ont été embauchées dans différents secteurs.

Selon M. Semlali, les trois commissions thématiques issues de CRDH ont présenté le bilan de leurs travaux ainsi que leurs plans d'actions. Elles se sont attelées à la réalisation des programmes du CNDH et ses projets relatifs à la promotion des droits de l'Homme, en collaboration avec les acteurs concernés au niveau de la région. Il a ajouté que la commission assure le suivi et le contrôle de la situation des droits de l'Homme dans la région et reçoit les plaintes relatives aux éventuelles violations, conformément aux dispositions de l'article 28 du Dahir portant création du CNDH.

La commission régionale Dakhla-Aouessred est composée de plusieurs commissions thématiques chargées de la protection, de la promotion des droits de l'Homme et l'enrichissement de la pensée et du dialogue en matière de démocratie et des droits de l'Homme.

A.E.K.